

# إجمالي الناتج المحلي لدول التعاون في ازدياد على الرغم من تراجع أسعار النفط

دبي - الوطن :

نتيجة لتراجع النشاط الإقتصادي بشكل رئيسي.

وتتمثل أحد التحديات الرئيسية في انخفاض أسعار النفط، والتي ما زالت تمارس الضغط على إيرادات الحكومة، ونتيجة لذلك يبقى الإنفاق الحكومي تحت بؤرة التركيز بشكل خاص لأنه لا يزال متوازياً مع الرؤية الإقليمية طويلة الأمد.

كما كانت هناك أيضاً ردود أفعال متباينة حول قرار الحكومة بسحب الودائع وإصدار كمبيالات بالعملية المحلية بهدف تمويل العجز. وعلى الرغم من أن هذه الخطوة ساعدت القطاع المصرفي على الصمود حتى عام ٢٠١٥ إلا أنها استنزفت السيولة من النظام.

بقي المعروض النقدي تحت الضغط مع استمرار التباطؤ في النمو. وازدادت السيولة المحلية الخاصة (M2) في دول مجلس التعاون الخليجي بمقدار نقطة ونصف لتقف عند ٢,٢ عام ٢٠١٦ مقارنة بـ ٣,٧٪ خلال العام السابق. ومن جانبه بقي معدل النمو السنوي المركب ثابتاً عند ٨,٣٪ بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٦ و ٥,٤٪ بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦. ويشير التباطؤ في دورة خلق الأموال إلى حجم التباطؤ وأثر أسعار النفط على بيئة السيولة في المنطقة.

ووفقاً لتقرير الماسة كابيتال، يمكن أن يعزى التباطؤ في نمو المعروض النقدي إلى الودائع ذات الصلة بالحكومة. ويشير التقرير أيضاً إلى أن هذه الودائع أخذت في التباطؤ منذ عام ٢٠١٤ حتى مع استمرار الحكومة في استخدام الاحتياطييات الداخلية في محاولة لتمويل النفقات.

ومن بين الدول كانت قطر الأكثر تضرراً من جراء أزمة السيولة وذلك نتيجة لتراجع أسعار النفط وانخفاض الودائع الحكومية بينما كانت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أكثر اللاعبين المهيمنين في المنطقة حيث سجلنا نمواً بنسبة ٣,٣٪ و ٣,٦٪ على التوالي.

لقد شهدت الإقتصادات الإقليمية نمواً متسارعاً في الفترة الواقعة بين ٢٠١١ - ٢٠١٤ والذي كان مدفوعاً بشكل أساسي بأسعار النفط مع كون القطاع المصرفي أكبر المستفيدين من هذه الطفرة الإقتصادية.

ووفقاً لتقرير مفصل أعدته شركة الماسة كابيتال، كانت بعض المجالات الرئيسية التي ساهمت في تعزيز الميزانيات العمومية للمقرضين في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة هي انتعاش الدخل غير الأساسي، وهو نمو قوي في الإئتمان الذي يقوده الاستثمار إلى جانب ارتفاع عدد السكان. كما تحسنت أيضاً أرباح رأس المال بشكل كبير نتيجة لودائع القطاع العام مما أدى بدوره إلى تحسن نسب رأس المال للمقرضين. وجاءت كل هذه المكاسب في ظل زيادة السيولة من الحكومات المعنية إلى النظام، وهي خطوة قامت بحماية القطاع المالي الإقليمي من الأزمة المالية لعام ٢٠٠٩.

كما لعبت أيضاً عائدات البترول دولار والسياسات الصارمة والاستراتيجية التي اتخذتها البنوك المركزية دوراً رئيسياً في ضمان بقاء الاستقرار المالي للأقتصادات الثلاث قوياً وقادراً على الاستمرار.

وحسب خبراء الماسة كابيتال لا يزال القطاع المصرفي الإقليمي يحافظ على المقرضين المحليين حيث لا يزال وجودهم عبر الحدود يواجه قيوداً صارمة على الترخيص بالنسبة للمصارف الأجنبية. لعن مع ازدياد المنافسة تشهد المصارف المحلية توسعاً متسارعاً في القطاع.

وعلى الرغم من ازدهار الإقتصاد لا يزال القطاع المالي يواجه بعض التحديات التي تتمثل في تضخم في العجز. كما شهدت بعض القطاعات الإقتصادية الرئيسية نمواً بطيئاً